

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية
على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010-2022)

محمد علي سالم الجريدي
كلية الاقتصاد / جامعة الزاوية

moh.jaridi@hotmail.com

تاريخ الاستلام 2024/05/02

المستخلص

يقصد بالتضخم بصفة عامة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهو ظاهرة قد تنجم عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، أو نتيجة لعدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، أما التضخم فعادة ما ينشأ من التوسع النقدي، وعوامل أخرى كالتوسع في الإنفاق العام، فإن مشكلة الدراسة تركزت على تأثير عرض النقود الواسع على التضخم في الاقتصاد الليبي من الفترة 2010م الى 2022 م، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التضخم في الاقتصاد الليبي، ودراسة تأثير عرض النقود الواسع على التضخم في الاقتصاد الليبي، وتستخدم هذه الدراسة المنهج التحليل الوصفي والمنهج التحليلي الكمي (القياسي) بحيث يتم استعمال المنهج الوصفي للتعرض للتضخم وأنواعه ونظرياته و طرق قياسه، ويستخدم التحليل الكمي (القياسي) أيضاً لتقدير التضخم وإبراز طبيعة العلاقة بينه وبين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج (ARDL) و نموذج الإبطاء الموزع المحدود واستخدام بيانات ربع سنوية والواردة في برنامج Eviews9، وبتطبيق هذا النموذج على البيانات الواردة عن الاقتصاد الليبي لإيجاد العلاقة الإحصائية طويلة الأجل، ما بين التضخم والمتغيرات

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

المحددة له، وتؤكد النتائج توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين عرض النقود الواسع و التضخم، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود الواسع و التضخم من الفترة 2010 الى 2022، وأن بواقي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التضخم، عرض النقود الواسع، الاقتصاد الليبي، التكامل المشترك.

1- مقدمة

عكفت العديد من الدول النامية منذ سبعينيات القرن المنصرم على تنفيذ برامج إصلاحية، تحت شعارات متعددة منها الإصلاح الاقتصادي، والتكيف، أو التعديل الهيكلي، والتثبيت الاقتصادي، وإن كانت جميعها من الناحية العملية لا تعد كونها عملية إعادة هيكلة رأسمالية، استهدفت من خلالها إحداث تغييرات جذرية في هيكلها الاقتصادية تجاه سيادة توجهات نظام السوق الحر في النشاط الاقتصادي، تضمنت تلك التوجهات إعادة تنصيب رأس المال الخاص على أنه القطاع الفعال والرئيسي في الاقتصاد، وإعلاء الربح كحافز للإنتاج، وخلق بيئة نقدية ومالية مستقرة، من خلال السعي للقضاء على العجز في الموازنات العامة، والحد من التضخم، وتحرير أسعار الصرف، والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتوفير الحوافز المشجعة للقطاع الخاص، وإلغاء القيود الحمائية المفروضة على الأسعار.

فزيادة التوسع في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة السيولة النقدية بالاقتصاد، ومن ثم إلى زيادة الطلب الكلي، مما سيقترن على ذلك زيادة المستوى العام للأسعار، غير أن تأثير نمو عرض النقود على المستوى العام للأسعار، وعلى سعر الصرف يعتمد على درجة استجابة الناتج الحقيقي

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

للتطورات في الطلب الكلي في الاقتصاد، فإذا لم تكن الزيادة في الطلب الكلي نتيجة التوسع النقدي مصحوبة بزيادة في الناتج القومي الحقيقي، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يترتب عليه انخفاض في قيمة العملة المحلية، وبذلك انخفاض في سعر الصرف الحقيقي، وفي ظل نظام النقد الحالي القائم على نظام أسعار الصرف المرنة، نجد أن العديد من الدول النامية تتبع نظام سعر الصرف الثابت، لأن إتباع نظام سعر الصرف المرن في مثل هذه الدول يترتب عليه تكاليف باهضة، نظراً لضعف أسواقها المالية وغير المتطورة، وانفتاحها الكبير على العالم الخارجي، وسيطرة قطاع واحد على باقي القطاعات الاقتصادية، لقد أصبح من أولويات الدول النامية والتي من بينها ليبيا، تحقيق معدل منخفض للتضخم، وقدرة تنافسية عالمية، واستقرار في قيمة العملة المحلية (ابولسين، 1990)، أما التضخم فعادة ما ينشأ من التوسع النقدي، وعوامل أخرى كالتوسع في الإنفاق العام، والزيادة في الأجور، والأرباح، وغيرها، ومن ثم يؤدي إلى تخفيض في قيمة العملة، وهناك العديد من التطورات والتحولات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010م- 2022 م، وكان لها بالغ الأثر على مستوى الأداء الكلي للاقتصاد، ويلاحظ من نشرات مصرف ليبيا المركزي أن عرض النقود قد حقق نمواً سنوياً في فترة الدراسة.

مما دفع بالدولة إلى التفكير جدياً في إعادة هيكلة الاقتصاد أو بصورة عامة تبني وتنفيذ جملة من البرامج التصحيحية من خلال التحول نحو نظام السوق، بكل ما يتضمنه ذلك من تحرير لسعر الصرف والدفع نحو تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتحرير التجارة، وإعادة النظر في دور القطاع العام. ترافق تنفيذ هذه البرامج بظهور بعض الظواهر الاقتصادية كظاهرة التضخم هو محور اهتمام هذه الدراسة.

1-2- المشكلة الدراسة

يقصد بالتضخم بصفة عامة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهو ظاهرة قد تنجم عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، أو نتيجة لعدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك أو بين الصادرات والواردات والادخار والاستثمار أو بين المتاح من الأراضي الزراعية والسكان أو بين الإيرادات والنفقات العامة، بالإضافة إلى ضعف الطاقات الإنتاجية وانخفاض معدلات تكوين رأس المال، كما قد يكون مستورد.

تؤدي هذه الظاهرة إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية. تنجم تلك الآثار عن التغير في قيمة النقود، إذ تؤدي الموجات التضخمية إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار، وهو ما يتضمن بالضرورة التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع بدرجات متفاوتة وفي اتجاهات مختلفة. حيث يؤثر التضخم سلباً على شريحة كبيرة من المجتمع ألا وهي فئة محدودي الدخل وأصحاب الدخل الثابتة والمعاشات التقاعدية، الذين تزداد معاناتهم جراء ارتفاع مستويات الأسعار، نظراً لانخفاض مستويات دخولهم الحقيقية، بينما يؤثر إيجابياً على فئة قليلة في المجتمع يمثلها المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال الذين يحققون أرباحاً مرتفعة نتيجة الموجات التضخمية. ومن هنا يمكن بلورة المشكلة البحثية في التساؤل التالي: ما المقصود بالتضخم، وما هو أنواعه ونظرياته وطرق قياسه وما تأثير عرض النقود الواسع عليه.

1-3- اهداف الدراسة

كانت اهداف الدراسة ما يلي:-

1. المقصود بالتضخم و انواعه ونظرياته و طرق قياسه .

2 - التعرف على التضخم في الاقتصاد الليبي .

3- دراسة تأثير عرض النقود الواسع على التضخم في الاقتصاد الليبي .

4-1 - أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لإثراء الأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بالموضوع، بالإضافة إلى طرح العديد من النقاط الجديدة بالبحث والدراسة، كما يمكن الاستفادة من نتائجها في رسم السياسات الاقتصادية ذات العلاقة، ولما تكتسبه هذه الدراسة من أهمية وذلك من خلال التحليلات الوصفية والنماذج القياسية للوصول إلى نتائج رقمية واضحة، والتي من خلالها يتم الوصول إلى نتائج وطرح حلول وتوصيات للقائمين على السياسة النقدية ، وذلك باستخدام نتائج الدراسة عملياً.

5-1- فرضية الدراسة

تستند هذه الدراسة على الفرضيات التالية:-

1- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ما بين عرض النقود الواسع والتضخم.

2- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين .

3- عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة.

6-1- حدود الدراسة

تكمن حدود الدراسة في الحدود الزمنية وهي الفترة من 2010م الى 2022م، وأما الحدود

المكانية هو دراسة الاقتصاد الليبي.

1-7- منهجية الدراسة

كان الهدف من هذه الدراسة هو إثبات أو نفي صحة فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام المناهج العلمية المناسبة، وتستخدم هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التحليلي الكمي (القياسي) بحيث يثم استعمال المنهج الوصفي للتعرض للتضخم وأنواعه ونظرياته وطرق قياسه، ويستخدم التحليل الكمي (القياسي) أيضاً لتقدير التضخم وإبراز طبيعة العلاقة بينه وبين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج الإبطاء الموزع المحدود (ARDL)، واستخدام بيانات ربع سنوية والواردة في برنامج Eviews9، وبتطبيق هذا النموذج على البيانات الواردة عن الاقتصاد الليبي لإيجاد العلاقة الإحصائية طويلة الأجل، ما بين التضخم والمتغيرات المحددة له.

1-8- الدراسات السابقة

- (قام) شندي، 2006 بدراسة العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والدولار الأمريكي مستخدماً عرض النقود في مفهومة الواسع وسعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والتضخم المحلي والأجنبي والموازنة الحكومية وميزان المدفوعات. بينت الدراسة، أن أهم المتغيرات التي أثرت في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي هي عرض النقود في حالة استخدامه للنموذج الخطي المتعدد وبقية العوامل الأخرى كان تأثيرها ضئيل جداً بل الكثير منها كان ليس له أي أثر معنوي على سعر الصرف.

- (تناولت دراسة) بخيت ومزنان، 2009 م (أثر عرض النقود بمفهومه على سعر الصرف الموازي للدينار العراقي، وتبين أن عرض النقود أدى إلي تغير كبير في سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازية. واستناداً على مفهوم النظرية الاقتصادية فأن هذا الاستنتاج صحيح حيث أن

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

جزء كبير من عرض النقود يعني كمية النقود المتداولة خارج المصارف بين الأفراد وهي التي تستخدم غالبا في النشاط الاقتصادي وخصوص القطاع الخاص إذا ما فرضت قيود على الاستيراد مما يطر القطاع الخاص لزيادة الطلب على العملة الأجنبية في السوق الموازية .-

الدراسة لتوضيح تأثير التضخم في الاقتصاد البريطاني، وذلك من خلال نماذج نظرية تتعلق بتحركات التضخم في الاقتصاد المفتوح وذلك بالتركيز على العلاقات الافتراضية بين سعر الصرف وتضخم أسعار المستهلك في بريطانيا، حيث ربطت الدراسة بين سعر الصرف الاسمي والتضخم في بريطانيا، وتم استخدام منحنيات فيليبس لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم حيث تم استخدام الواردات كبضائع وسيطة، وذلك على عكس النموذج المعياري الذي يعتبر الواردات كسلع نهائية، وقد استخدم الباحثان النموذج الخاص لحساب التضخم من مؤشر أسعار المستهلك في بريطانيا وهو يساوي مجموع التغير في سعر الصرف الاسمي المحلي والعالمي، أما النموذج الثاني الذي استخدمه الباحثان فهو نموذج كينز مستخدمين منحنيات فيلبس .وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تضخم أسعار المستهلك والتغير في سعر الصرف الاسمي يعطيان نفس النتيجة وذلك عند استخدام النموذج النقدي.

2- أما تقديرات الطريقة الكينزية باستخدام منحنيات فيلبس فشلت في تقدير العلاقة بين التضخم وتغيرات سعر الصرف، حيث أن تقديرات البيانات في بريطانيا توقعت بوجود علاقة قوية بين التغير في سعر الصرف والتغير في التضخم في بريطانيا .

- (Rutasitara, 2004), "Exchange Rate Regimes and Inflation in Tanzania)

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

كان هدف هذه الدراسة هو معرفة المحددات التي تؤثر على التضخم في تنزانيا، مع التركيز بشكل خاص على التغيرات في أنظمة وسياسات سعر الصرف، حيث أن التغير المستمر في السياسة النقدية والتغيرات الكبيرة التي حدثت في سعر الصرف المدار، أدت للانتقال إلى سعر الصرف الحر منذ العام 1986 حتى العام 2002 ، وقد استخدم الباحث لتقدير أثر التغير في أنظمة سعر- الصرف وأثرها على التضخم بيانات ربعيه من عام 1976 الى 1995 ، حيث أشار النموذج لوجود تأثير لسعر الصرف الموازي على التضخم حتى بداية العام 1990 مقارنة مع سعر الصرف الرسمي المعلن من قبل الدولة، ونتيجة استخدام السياسات المالية والنقدية، وإصلاحات سعر الصرف والتطور البطيء في نمو الناتج المحلي الإجمالي واستقرار سعر الصرف المحلي، تراجع معدل التضخم في تنزانيا ، وخلصت الدراسة إلى .

- أن سعر الصرف الاسمي الثابت هو المفضل، وذلك بسبب أنه يؤدي لتثبيت معدل التضخم السنوي وعدم ارتفاعه بشكل كبير، وكذلك يحد من التضخم المستورد، ويؤدي إلى التوصل لقرارات تجارية سليمة ويجلب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن تراجع معدل التضخم يؤدي لتحسن أداء الاقتصاد الكلي ونمو الناتج المحلي الاجمالي في تنزانيا .

- أنه يتأثر التضخم في تنزانيا بك من أسعار السلع الأجنبية المستوردة، والتغير في سعر الصرف، إضافة إلى التغيرات في أسعار السلع الحرة والمدارة في تنزانيا .

- دراسة بن بوزيان جازيه: وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان التضخم الركودي في الجزائر خلال الفترة 2001-1995، حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو تأصيل الجوانب النظرية والفكرية لظاهرة التضخم وارتباطها بالبطالة وتحليل نقاط القوة والضعف في

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

اقتصاد الجزائر والاجابة على بعض الأسئلة التي تخص الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي للبلد. وتوصلت إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النقود و الاسعار في الجزائر، وهذا ما يتوافق مع المدرسة النقدية في أن هناك علاقات في المدى الطويل بين النقود و الاسعار. وعدم وجود علاقات سببية بين النقود و الاسعار في الجزائر وعدم وجود علاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر.

- دراسة أبن البار محمد، د. سنوسي علي بعنوان : أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986 - 2014 . دراسة تحليلية قياسية تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر، وذلك في ضوء البيانات المتوفرة ، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث والذي يبنى على اختبار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون والاعتماد على الاختبارات القياسية التي تتلائم مع هذه الخواص، كما تم التركيز على بناء النموذج القياسي باستخدام طريقة أنجل وجرانجر في تحليل العلاقة طويلة الاجل ومن ثم بناء نموذج تصحيح الخطأ والذي يتضمن وصف العلاقة طويلة وقصيرة الاجل . ودلت نتائج اختبارات السكون للمتغيرات (ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون) أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الاول . وتبين من اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الاجل بين عرض النقود و التضخم النقدي . وتبين من تقدير نموذج تصحيح الخطأ عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي . كما كشفت النتائج في الجزائر أن التضخم النقدي يصحح من اختلال توازنها في كل فترة سابقة، وتستغرق سرعة التعديل باتجاه قيمتها التوازنية 45% .

- دراسة إمامة مكي محمد السيد و طارق محمد الرشيد : هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان خلال الفترة 1990 الى 2012 ، وذلك

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

عن طريق تحليل بيانات شهرية باستخدام منهجية جرانجر لاختبار العلاقات السببية وفق خمسة مراحل هي اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر الموسع، واختبار توازن طويل الأجل بين بيانات السلسلتين باستخدام انجل جرانجر، تحديد الفجوات الزمنية المناسبة عن طريق اختبار Hsiao1981، اختبار جرانجر للسببية في المدى القصير، ونموذج تصحيح الأخطاء لتحديد اتجاه العلاقة في المدى الطويل. دلت نتائج الاختبارات على وجود تكامل مشترك بين معدلات النمو في عرض النقود ومعدلات التضخم. وأن العلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عرض النقود والتضخم في المدى القصير، وأن هنالك علاقة سببية في اتجاه واحد في المدى الطويل تتجه من عرض النقود إلى التضخم. أوصت الدراسة بإيجاد وسائل وأدوات لامتناس أثر التوسع في عرض النقود وخلق وسائل أخرى لتمويل موازنة الدولة عدا الاستدانة من البنك المركزي والجهاز المصرفي يحافظ على تحقيق على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة.

2- التضخم ماهيته، أثاره الاقتصادية والاجتماعية ونظرياته .

2-1- تمهيد:

التضخم ظاهرة اقتصادية تصيب الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، غير أن أسبابها ومن ثم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها، وبالتالي وسائل علاجها في الاقتصاديات النامية تختلف عنها في الاقتصاديات المتقدمة، ويعد تخلف الأنظمة الاقتصادية وزيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية وتفاقم الاختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. وللتعرف على الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهر وبالتالي تحديد الآثار التي يمكن

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

أن تنجم عنها يبدو أنه من المفيد التعرض بالدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بها الظاهرة، وهو محور اهتمام هذا الفصل.

2-2- مفهوم التضخم:

تتخذ الأدبيات الاقتصادية بالعديد من التعريفات المفسرة لظاهرة التضخم، يركز بعضها على مظهر التضخم، باعتباره ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما (خالد الوزني، أحمد الرفاعي، 2003) ، أو أنه عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد (أنس البكري، وليد صافي، 2002)، ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى القدر الذي يؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية، عند ثبات مستويات الدخل، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

2-3- أنواع التضخم:

بالرغم من جميع أنواع التضخم غير منفصلة عن بعضها البعض، بشكل كلي بل تشترك في خصائص من قبيل عجز النقود عن أداء وظائفها بشكل أمثل أو كامل (نبيل الروبي، 1984)، إلا أنه يمكن التمييز بين عدد من أنواع التضخم تبعاً للمعايير التالية:-

1- معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار، أي على مدى قدرتها على التحكم في مستويات الأسعار والتأثير فيها (غازي عناية، 1985)، ووفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من أنواع التضخم هما:-

أ) **التضخم الظاهر:** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب Excess Demand، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي تساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية والتي من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي والعوامل النفسية للأفراد، وهو بهذا المعنى تضخم ناجم عن تلقائية تحقيق التوازن بين العرض والطلب (نبيل الروبي، 1984)، أي عن عدم التدخل في آليات الأسعار.

ب) التضخم المكبوت:

يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر وغير الواضح، بسبب تدخل السلطات الحكومية في آلية الأسعار، سواء من خلال التشريعات والضوابط الإدارية التي تحد من حرية عمل العوامل الاقتصادية.

2- معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتحدد الاتجاهات التضخمية وفقاً لهذا المعيار حسب تنوع الأسواق، وهنا يمكن التمييز بين نوعين من أنواع التضخم هما التضخم في أسواق السلع والتضخم في أسواق عوامل الإنتاج.

أ) **التضخم في أسواق السلع:** ويتم التمييز في نطاقها بين نوعين من أنواع التضخم هما:-

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

1- التضخم السلعي، وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال زيادة نفقات إنتاج السلع على الادخار (غازي عناية، 1985)، مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.

2 - التضخم الرأسمالي، وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها، ويترتب عليه تحقيق أرباحاً قدرية في كل من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

(ب) التضخم في أسواق عوامل الإنتاج ويفرق في إطار هذا السوق بين نوعين من التضخم هما:

1- التضخم الربحي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباحاً قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار (غازي عناية، 1985).

2- التضخم الداخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمنها أجور العمل.

3- معيار حدة التضخم:

ينقسم التضخم وفقاً لهذا المعيار إلى: -

(أ) - التضخم الجامح Galloping Inflation

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

ويعد من أكثر أنواع التضخم ضرراً على الاقتصاد، وذلك لأنه يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثاراً اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير.

ب) - التضخم المتوسط " التضخم غير الجامح أو التضخم الزاحف Creeping Inflation

يعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار، ولكن بمستوى أقل من مستويات الارتفاع في حالات التضخم الجامح، وبدا تكون الآثار الناجمة عنه أقل خطورة على الاقتصاد حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماماً بالعملة الوطنية، كما يمكن للسلطات معالجة الاختلالات الناجمة عنه.

4- معيار مصدر التضخم:

يمكن التمييز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

أ) - تضخم جانب الطلب Demand Pull Inflation

ويقصد به التضخم الناجم عن زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، أو بعبارة أخرى التضخم الناجم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والكميات المعروضة منها في الاقتصاد .

ب) التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف "تضخم دفع النفقة Cost Push Inflation

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار (غازي عناية، 1985)، أو

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

بعبارة أخرى نتيجة اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف.

5- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

يمكن تلخيص أهم الآثار الناجمة عن الضغوط التضخمية في:-

أولاً- الآثار الاقتصادية للتضخم وتشمل

1- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة

2- اختلال وضع ميزان المدفوعات

3- توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني

4- إرباك تنفيذ مشروعات التنمية

ثانياً- الآثار الاجتماعية للتضخم:

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة

أفراد المجتمع إذ تعمل على:-

1- إعادة توزيع الدخل واحتدام التمايز بين الطبقات

2- تفشي الرشوة والفساد الإداري.

6- التضخم في الاقتصاد الليبي من الفترة 2010 الى 2022 م

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

يتم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم بالنسبة لمشتريات المستهلكين ، وقد اظهرت بيانات معدل التضخم خلال الفترة من 2010 الى 2022 وعلى فترة اساس (2003=100) كسنة اساس ، ارتفاعا ملحوظا في اسعار المستهلك وخاصة خلال عامي 2016 ، 2017 ، وذلك نتيجة لبعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية التي تمر بها الدولة وبرزها :

1- الصراع السياسي وانقسام مؤسسات الدولة السيادية ، وعدم الاستقرار الامني الذي شهدتها الدولة خلال فترة الدراسة.

2- غلق الحقول النفطية وانخفاض اسعاره في الاسواق العالمية مع بداية عام 2014، مما نتج عن ذلك عجز في الميزانية العامة .

3- تسجيل تراجع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من عام 2013 الى 2016 بسبب تدني انتاج النفط الخام وصادراته.

4- تدني قيمة الدينار الليبي امام العملات الاجنبية في السوق الموازي.

5- اتساع حجم اقتصاد الظل في ظل الانقسام السياسي .

كل هذه النقاط كان لها تأثير على التضخم حيث كان هناك ارتفاع، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ ان أعلى معدل للتضخم كان في عام 2017 ، وأقل معدل كان في عام 2010 ، 2014 ، ولكن تحسن الوضع عام 2018 الى عام 2022 ، نتيجة تحسن اوضاع اسعار النفط ، وفي

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي فقد شهد معدل التضخم انخفاضا ملحوظا ، والجدول (1) يوضح

ذلك :

جدول(1) معدل التضخم في الاقتصاد الليبي من الفترة 2010 الى 2018 م

السنوات years	معدل التضخم INF
2010	2.4
2011	15.9
2012	6.1
2013	2.6
2014	2.4
2015	9.8
2016	25.9
2017	28.5
2018	9.3
2019	2.2
2020	1.4
2021	2.8
2022	4.6

المصدر نشرات مصرف ليبيا المركزي. "1998، 2000، 2010، 2018، 2019، 2022

3- تعريف عرض النقود وانواعه

مع قبول النقود كوسيلة أو كوسيط للتبادل باتت المجتمعات تحتفظ بأحجام معينة من

ما يسمى بعرض النقود ، أي بمعنى كمية أو حجم النقود التي نتداولها في الاقتصاد . وقد اتفق

على تقسيم ذلك إلى نوعين رئيسيين هما : عرض النقود بمعناه الضيق وعرض النقود بمعناه الموسع

، وفيما يلي عرض لكل من النوعين:

1- عرض النقود بمعناه الضيق (ع 1) Narrow Money Supply

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

ويسمى هذا الحجم من النقود بنقد العمليات الجارية " Transaction Money "

ويدعى في الاقتصاد بعرض النقود (ع1) أو (A1) ، ويدخل في هذا التعريف العملات الورقية والمعدنية

التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية أي النقود المتداولة " money in circulation "

ويرمز لها بالرمز (CR) ، ويضاف إليها أيضا حجم النقود المحتفظة في البنوك على شكل حسابات

جارية أو ودائع تحت الطلب " Demand Deposits " ويرمز لها بالرمز (DD) وبالتالي فإن

معادلة عرض النقود (A1) هي:

$$A1 = DD + CR$$

Broad Money

2- عرض النقود بالمعنى الواسع (ع2)

ويدخل في إطار هذا التعريف أو هذا الحجم من النقود المعادلة M1 إضافة إلى الحسابات

أو الودائع لأجل " Time Deposits " ويرمز لها بالرمز (TD) ، وكذلك حسابات التوفير

"Savings" في البنوك ويرمز لها بالرمز (S) وتعرف النقود بمعناها الموسع بعرض النقود (ع2) أو

(A2) وبالتالي فإن معادلة عرض النقود (A2) هي:

$$A2 = M1 + TD + S$$

3- عرض النقود بالمعنى الأوسع (ع3)

يعد هذا النوع من عرض النقود مستعمل في عدد قليل من الدول المتقدمة بسبب تطور

أسواقها المالية وما نشئ عنه من مؤسسات مالية ووسيطه بين البنوك التجارية والمصرف المركزي

فيها مما ترتب عليه ظهور أشكال من الودائع المالية التي تحتاج إلى آجال أطول من تلك التي

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

صنفت تحت الطلب أو التي لا تزيد مدتها عن سنتان على أقصى تقدير، وهذا النوع من المؤسسات المصرفية يشمل المصارف المتعاملة بأوراق السندات المالية مثل بيع و شراء الأوراق المالية والتي تقوم به غالبا مؤسسات مثل مصارف الادخار والإقراض، أي يمكن تصنيف عرض النقود بالمعنى الأوسع على أنه الفرق في مدة ونوع الودائع التي احتسابها في بند عرض النقود بالمعنى الواسع من عدمه، فبعض الدول تصنفه (تحت بند عرض النقود بالمعنى الواسع بينما أخرى تصنفه تحت بند عرض النقود بالمعنى الأوس (الدجيلي قاسم ، الفرجاني علي 2001م) ، وهذا التصنيف لعرض النقود غير متبع في ليبيا نظرا لعدم توفر الآليات التي يمكن استخدامها لذلك.

3-1- العوامل المؤثرة في عرض النقود

ان الاتجاه الحديث لعرض النقود أثبت أنه متغير داخلي بمعنى انه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية أهمها : • السياسات المالية والنقدية : حيث تستطيع الدولة التأثير على عرض النقود من خلال تلك السياسات ففي حالة تخفيض النقود مثلا تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني أو رفع سعر الخصم أو دخول السوق المفتوحة (الحرّة) في هيئة بائع للسندات الحكومية عند استخدامها للسياسة النقدية أما إذا أرادت الدولة زيادة عرض النقود وباستخدام السياسة المالية فإنها تعمل على تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي أو الاثنين معا أو لجوئها الى الاقتراض من الهيئات العامة في الدولة بما يسمى بالدين العام . تطور النظام المالي : كلما تطورت الأنظمة المالية أدت الى خلق انواع جديدة من الاصول المالية كأشباه النقود . وكذلك الى دخول رؤوس أموال جديدة وأجنبية في الاستثمار . • التوسع الاقتصادي يمكن

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

للحكومة في ضوء التوسع الاقتصادي أن تزيد عرض النقود إلا أنها تلتزم بمعايير صارمة للمحافظة على التوازن في الاقتصاد ولذلك يجب عليها أن تلائم عرض النقود مع كمية السلع والخدمات المنتجة لديها بمعنى أن تغير عرض النقود يجب أن يتلائم مع الوضع الاقتصادي.

3-2- العلاقة بين عرض النقود و التضخم في النظريات الاقتصادية

الكلاسيكيون يعتقدون أن أثر التغيرات في كمية النقود تتميز بالحياد التام، وأن النقود لا يكون لها نفع إلا في حين إنفاقها أي أن الطلب على النقود يكون فقط من أجل المعاملات ، وأن النمو الاقتصادي يقاس بالقدرة على زيادة السلع. وبناء على ما سبق تقوم النظرية الكمية للنقود على الافتراضات التالية:

أولاً: ثبات حجم المعاملات:

أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وأن النقود ليس لها أثر في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط في المبادلة وأن حجم المعاملات متغير خارجي ومن ثم يعامل على أنه ثابت (الحلاق، 2010).

ثانياً: ثبات سرعة دوران النقود:

أن سرعة دوران النقود؛ هي متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول الوحدة النقدية في المعاملات المختلفة خلال فترة زمنية معينة، هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود مثل درجة كثافة السكان وتطور العادات المصرفية

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية وهذه العوامل كلها لا تتغير في الأجل القصير (الشمري، 2009).

ثالثا: ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:

أن أي تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار بمعنى أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والأسعار، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود، حيث أن التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار نتيجة للتغيرات التي تحدث في كمية النقود بنفس القدر والاتجاه (الحلاق، 2010)، أي أن نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود فيها متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

وهذا يعني أن قيمة النقود أي مقلوب المستوى العام للأسعار تتناسب طرديا مع النسبة التي يحتفظ بها الأفراد على شكل نقدي لأن ذلك يعمل على رفع قيمة النقود أي ينخفض المستوى العام للأسعار ويميل الاقتصاد إلى الاستقرار والتوازن والعكس صحيح. بمعنى آخر فإن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار فالتأثير على الأسعار وفق هذا التحليل تأثير غير مباشر. بذلك يكون مارشال قد ربط بين كمية النقود والإنفاق النقدي من خلال الطلب على النقود أي أنه أكد على وظيفة النقود باعتبارها مخزنا للقيمة (الحلاق، 2010).

أما الكينزيون، فقد استطاع كينز أن يدخل فكرة جديدة تقول: إن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والاحتياط فأنها قد تطلب لذاتها وسمى هذا النوع من الطلب على النقود بدافع المضاربة وبناء على ذلك فإن المستوى العام للأسعار يرتبط بعامل العرض الكلي والطلب الكلي

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

وقال بان التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد وقال بان كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق. ولذلك فإن التقلبات في مستوى الأسعار تأتي نتيجة للتقلبات في مستوى الدخل الكلي ومعدلات الإنفاق الكلي، وأنه لا يشترط أن تكون زيادة كمية النقود هي سبب ارتفاع مستوى الأسعار، بل إنها تؤثر في حجم الإنتاج وخاصة أن الاقتصاد يعمل في مرحلة التشغيل الجزئي (الحلاق، 2010). أما في حالة التشغيل الكامل حيث تكون الطاقات الانتاجية قد وصلت أقصى حد لتشغيلها فإن الزيادة في الطلب الكلي لا تحدث زيادة في الانتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والنتاج الكلي فائض الطلب، والذي ينعكس على ارتفاع الأسعار مما يخلق ضغوط تضخمية، والذي بدوره يستمر باستمرار وجود فائض الطلب. تعزى النظرية النقدية التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات، حيث يؤكد فريدمان ان معظم أوضاع الانكماش او الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وان حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد. حيث أن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في المدى القصير ومستوى الأسعار في المدى الطويل (الحلاق، 2010).

3-3- عرض النقود في الاقتصاد الليبي

يتكون عرض النقود في الاقتصاد الليبي من عرض النقود الضيق و عرض النقود الواسع ، ووفقا للتعريف الضيق يتكون من العملة في التداول مضافا اليها الودائع تحت الطلب ،، يلاحظ أن عرض النقود قد حقق معدل نمو سنوي في المتوسط قدره % خلال الفترة قيد الدراسة.

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

من خلال جدول(2) نلاحظ ان عرض النقود في بداية السنة 2010 كان معدل التغير

4.87 وبدأ في الارتفاع في عام 2011 حيث بلغ 23.73، وهي أعلى قيمة، وبعد ذلك وصل الى

القيم السالبة خلال عام 2021 .

جدول(2) عرض النقود الواسع من الفترة 2010م الى 2022 م

السنوات	القيمة	نسبة التغير
2010	46313.7	4.87
2011	57305.9	23.73
2012	63731.5	11.21
2013	69005.9	8.28
2014	69404.7	0.58
2015	78606.3	13.26
2016	96320.9	22.54
2017	111338.7	15.59
2018	110720.5	-0.56
2019	108741.4	-1.79
2020	125543.0	15.45
2021	100618.4	-19.85
2022	110338.9	9.66

المصدر نشرات مصرف ليبيا المركزي. "1998، 2000، 2010، 2018، 2019، 2022

4- المنهجية التجريبية .

INF : التضخم

M2 : عرض النقود الواسع

سيتم اختبار العلاقة بين عرض النقود الواسع و التضخم في ليبيا من الفترة 2010 الى

2022 . باستخدام نموذج (ARDL) و نموذج الإبطاء الموزع المحدود واستخدام بيانات ربع سنوية

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

والواردة في برنامج Eviews9، حيث أن هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، ويمكن تطبيق ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستويات $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين ولكن يجب ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، والذي يتطلب ضرورة التأكد من درجة تكامل السلاسل الزمنية (Integrated order)، وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة Unit Roots test. والتي من أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة اختبار ديكي فولر الموسع

(ADF) (Augmented Dickey– Fuller 1986, 1981, 1979) فإذا تم إثبات أن السلسلتين مستقرتين ومن نفس الرتبة، نستطيع الانتقال إلى تطبيق اختبار التكامل المشترك أو المتزامن (co-integration test) لتحقيق من وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات، بالإضافة إلى إجراء اختبار السببية لجرانجر لتحديد طبيعة العلاقات في المدى القصير (Granger test).

4-1- اختبار جذر الوحدة (The Unit Root test):

في المرحلة الأولى من القياس سيتم تحليل السلاسل الزمنية من أجل الحصول على نتائج موثوق بها لا تخضع للانحدار الزائف، لتحديد ما إذا كانت هذه السلاسل مستقرة (stationary) أو غير مستقرة (non stationary)، ولتحديد رتبة التكامل (Alhdiy et (Integrated order (2015)؛ كما ينبغي التأكد من أنها لا تشتمل على أي متغير متكاملة من الدرجة الثانية وفقاً لشروط تطبيق اختبار التكامل لجوهانسن، أحد أهم الاختبارات وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة، والتي يمكن الاعتماد عليها في اختبار جذر الوحدة من عدمه هو اختبار Augmented

Dickey- Fuller (ADF), ويعتمد اختبار (ADF) في دراسة استقرارية سلسلة المتغير على النماذج

التالية (هنى وغراية:2012) :

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + \mu_t \dots \dots 1$$

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + C + \mu_t \dots \dots 2$$

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + C + b_t + \mu_t \dots \dots 3$$

حيث يتم اختبار الفرضيتين التاليتين :

فرضية العدم: عدم سكون المتغير $C =$ يحتوي جذر الوحدة $H_0 : \gamma < 0$

الفرضية البديلة: سكون المتغير C في مستواه = متكامل من الدرجة صفر $H_a : \gamma = 0$

تم اجراء اختبار ديكي فولر الموسع بنماذج الثلاث (ثابت، واتجاه وثابت، ولاشيء)

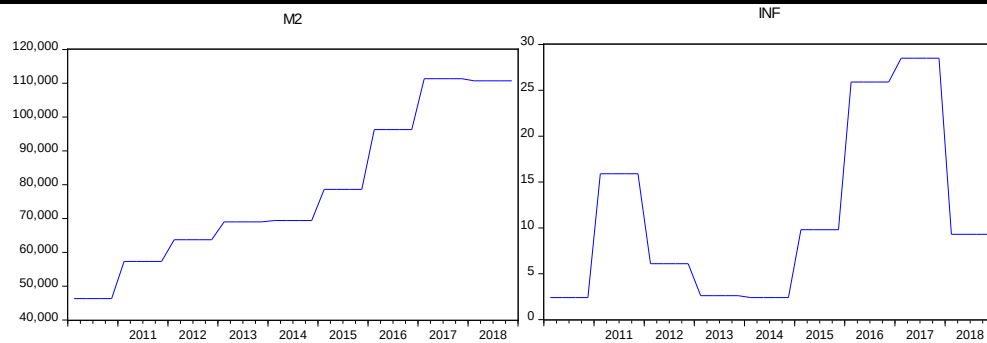
وبالاعتماد على معيار Schwarz Bayesian على كل المتغيرات محل الدراسة للكشف عن درجة

استقراريتها. أوضحت النتائج عدم استقرارية هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة، مما

أدى إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى. والجدول (3) يوضح تلك النتائج على النحو التالي:

الشكل رقم (2)

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)



جدول (3) نتائج اختبار ديكي فولر (ADF)

عند المستوى						المتغيرات
القيم الحرجة 5%	لا شيء	القيم الحرجة 5%	ثابت واتجاه	قيم الحرجة 5%	ثابت	
-1.950687	-0.960477	-3.544284	-1.707637	-2.948404	-1.803931	INF
-1.950687	2.135422	-3.544284	-2.465068	-2.948404	-0.549681	M2
بعد أخذ الفرق الاول						المتغير
-1.950687	-5.744563	-3.544284	-5.649969	-2.948404	-5.664955	INF
-1.950687	-5.744563	-3.544284	-6.648580	-2.948404	-6.759263	M2
القيم معنوية عند 5%						

المصدر: من أعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews 09

تؤكد كل النتائج التي تم الحصول عليها من خلال اختبار ADF لتحديد مستوى استقرارية السلاسل، أن كل المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفروقات الاولى لها؛ وأنه لا يوجد أي متغير متكامل من الدرجة الثانية؛ وبذلك علينا أولاً تحديد فترات الأبطاء (lags intervals). لأن نتائج اختبارات التكامل المشترك تكون حساسة جداً لاختيار طول التأخر. ونتيجة لذلك يتم تطبيق نموذج (Vector Autoregression) VAR للبيانات من أجل إيجاد فترات الأبطاء المناسبة (Esra وآخرون: 2011) والجدول (4) يوضح ذلك.

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

الجدول رقم (4) فترات الابطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-382.4372	NA	4.63e+08	25.62914	25.72256	25.65903
1	-381.6106	1.487881	5.73e+08	25.84070	26.12094	25.93035
2	-379.9085	2.836801	6.71e+08	25.99390	26.46096	26.14332
3	-375.5329	6.709151	6.62e+08	25.96886	26.62275	26.17805
4	-345.2061	42.45760*	1.17e+08*	24.21374*	25.05446*	24.48269*
5	-344.9500	0.324366	1.55e+08	24.46333	25.49088	24.79205

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

من الجدول (4)، يتضح أن خمسة معايير HQ-LR-FPD-AIC-SC اتفقت على اختيار اربع

فترات Lags، وعليه سيتم اختيار اربع فترتين لتقدير النموذج.

2-4 - التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفضوات الزمنية الموزعة المتباطئة

ARDL

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفضوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL بعد ان تم دراسة استقرارية

السلاسل الزمنية توصلنا إلى أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة (1)، لهذا سوف نقوم

باستخدام منهج ARDL لاختبار التكامل المشترك (منهج اختبار الحدود)، كما يعتبر نموذج

ARDL من أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا الورقة البحثية البالغة 36

مشاهدة ممتدة من عام 2010 إلى 2018، قام كل من Pesaran (1997) و (1998)

Shinand And Sun, Pesaran2001 (حسام داود، 2013)، حيث أن هذا الاختبار لا يتطلب

أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، و يمكن تطبيق ARDL بغض النظر عن

خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستويات (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى

(1) أو خليط من الاثنين و لكن يجب ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2)

(دحماني ادريوش، 2013).

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات

النموذج، و إذا تم التأكد من وجود هذه العلاقة تنتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل و كذا

معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F من خلال

اختبار والد حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج

يعني غياب علاقة توازنية في المدى الطويل (زيرمي نعيمة، 2016):

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات

النموذج :

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار والد نقوم بمقارنة إحصائية F مع القيم الجدولية التي وضعها كل من

Pesaran et Al، و نجد من الجداول قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية

مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق Pesaran بين

المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى والمتغيرات المتكاملة عند إذا وجدنا أن قيمة F المحسوبة أكبر

من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نقبل الفرضية البديلة التي

تعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

الحرية، فإننا نقبل فرضية العدم و بالتالي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل. بالنسبة

للسلاسل الزمنية التي نحاول دراستها فقد وجدناها ساكنة من الدرجة الأولى و بالتالي يمكننا

إجراء اختبار ARDL عليها .

جدول (5) نتائج تقدير نموذج ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DINF(-1))	0.578334	0.021921	26.383028	0.0000
D(DINF(-2))	0.577554	0.019062	30.298564	0.0000
D(DINF(-3))	0.576775	0.015695	36.748951	0.0000
D(DINF(-4))	0.310796	0.010947	28.390441	0.0000
D(DINF(-5))	0.309811	0.009915	31.247745	0.0000
D(DINF(-6))	0.308826	0.008481	36.413844	0.0000
D(DINF(-7))	0.307840	0.006381	48.240668	0.0000
D(DM2)	0.001073	0.000007	159.642652	0.0000
D(DM2(-1))	0.000718	0.000016	45.324060	0.0000
D(DM2(-2))	0.000720	0.000020	35.439267	0.0000
D(DM2(-3))	0.000722	0.000024	30.187895	0.0000
D(DM2(-4))	0.000667	0.000027	25.056499	0.0000
D(DM2(-5))	0.000667	0.000023	28.497186	0.0000
D(DM2(-6))	0.000668	0.000020	34.074632	0.0000
D(DM2(-7))	0.000669	0.000015	45.525815	0.0000
CointEq(-1)	-1.579113	0.024450	-64.586113	0.0000
Cointeq = DINF - (0.0002*DM2 -0.0144)				

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM2	0.000226	0.000025	8.988175	0.0000
C	-0.014364	0.052225	-0.275037	0.7895

المصدر: من أعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews 09

4-3- التقييم القياسي:

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي الى معرفة مدى مطابقة فروض الاساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة ، أي لا يحتوي النموذج على مشاكل القياس .

أ/ اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test :

جدول(6) Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.0000	Prob. F(17,9)	18.91165F-statistic
0.0698	Prob. Chi-Square(17)	26.26475Obs*R-squared
0.9430	Prob. Chi-Square(17)	8.910599Scaled explained SS

المصدر: من أعداد الباحث بناء على مخرجات 09 Eviews

من خلال نتائج الجدول(6) نجد أن القيم الاحتمالية للاختبار أكبر من 5٪ وبالتالي أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين .

ب/ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام اختبار LM TEST :

جدول(7) Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.9990	Prob. F(2,7)	0.000974F-statistic
0.9963	Prob. Chi-Square(2)	0.007514Obs*R-squared

من خلال نتائج الجدول (7) نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار LM TEST أكبر من 5%:

وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن بواقي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي .

ج / اختبار استقرار النموذج

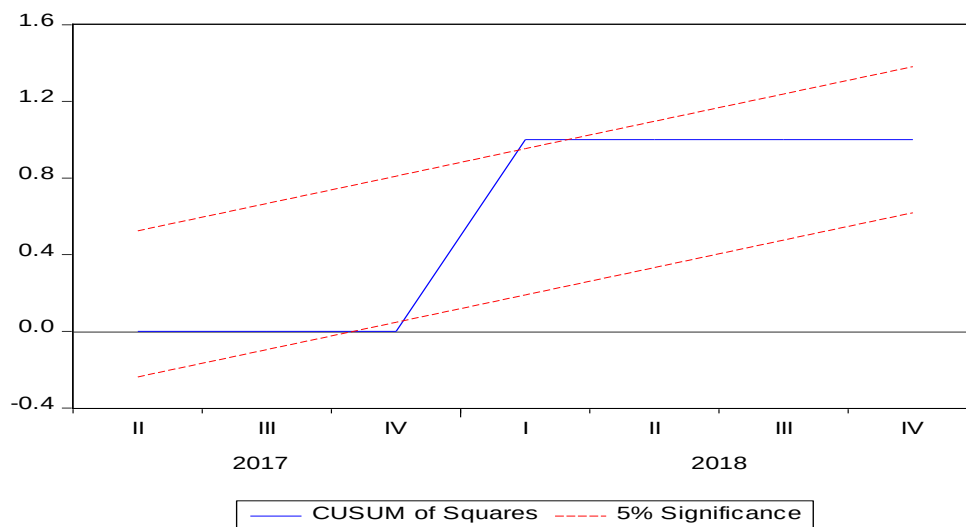
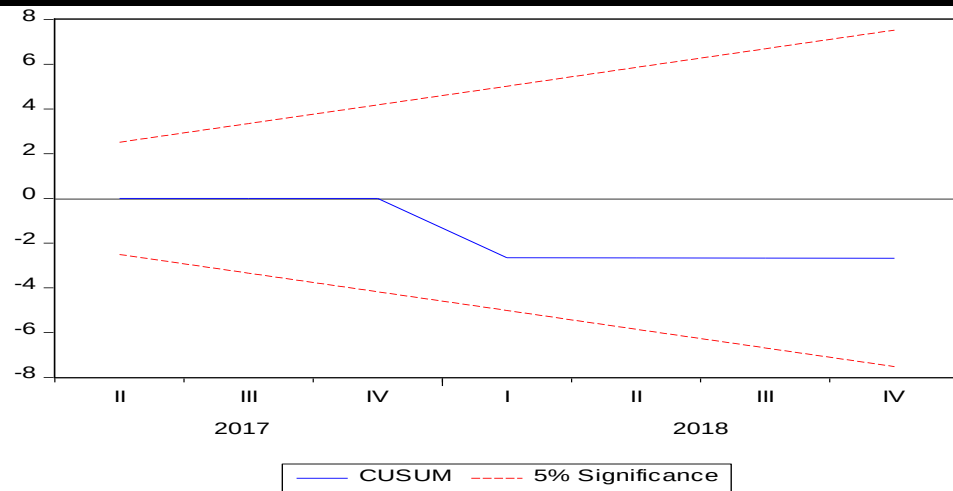
صيغة الفروض :

فرض العدم. : المعالم مستقرة

الفرض البديل: المعالم غير مستقرة.

ألية اتخاذ القرار : ألية اتخاذ القرار في اختبارات الاستقرار بسيطة حيث يتكون كل اختبار من حدين أعلى وأسفل (باللون الاحمر) يتوسطه مسار المعالم (باللون الازرق) ، وقاعدة اتخاذ القرار هي إذا وقع خط مسار الاختبار (باللون الازرق) بين الحدين الأعلى والأسفل (باللون الاحمر) ولم فإننا سوف نقبل فرض العدم الذي يعني يتجاوز مسار الحد الأعلى أو الحد الأسفل أو الحدين معاً أن معالم النموذج مستقرة والعكس صحيح .بمعني إن تجاوز مسار الاختبار الحد الأعلى أو الأسفل فإننا سوف نقبل الفرض البديل الذي يشير الى عدم استقرار معالم النموذج والشكل رقم (3) يوضح ذلك:..

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)



الشكل رقم (3) مخرجات المصدر: من أعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews 09

نلاحظ من الشكل رقم (3) ان معالم الاختبار مستقرة وبذلك نقبل فرض العدم بان

البيانات مستقرة.

د- اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

بالانتقال إلى اختبار الحدود ARDL، يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية

F(اجراء)

اختبار والد حيث تم اختبار الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث جاءت قيم F أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج، و القيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي اقترحه Pesaran et Al عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%، والنتائج تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود الواسع والتضخم من الفترة 2010 الى 2022 .

جدول (8)

ARDL Bounds Test

Sample: 2012Q2 2021Q4

Included observations: 51

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
1	1137.645	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.51	3.02	10%
4.16	3.62	5%
4.79	4.18	2.5%
5.58	4.94	1%

المصدر: من أعداد الباحث بناء على مخرجات 09 Eviews

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

من خلال الجدول (8) يتضح وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات

النموذج وذلك نظرا لأن قيمة احتمالية F أقل من 5% وإحصائية F نفسها أكبر من الحد الأعلى

للقيم الحرجة الخاصة بحساب Pesaran 1% كما نلاحظها في الجدول السابق.

هـ- نموذج تصحيح الخطأ

جدول (9)

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Original dep. variable: DINF

Selected Model: ARDL(8, 8)

Sample: 2010Q1 2022Q4

Included observations: 51

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DINF(-1))	0.578334	0.021921	26.383028	0.0000
D(DINF(-2))	0.577554	0.019062	30.298564	0.0000
D(DINF(-3))	0.576775	0.015695	36.748951	0.0000
D(DINF(-4))	0.310796	0.010947	28.390441	0.0000
D(DINF(-5))	0.309811	0.009915	31.247745	0.0000
D(DINF(-6))	0.308826	0.008481	36.413844	0.0000
D(DINF(-7))	0.307840	0.006381	48.240668	0.0000
D(DM2)	0.001073	0.000007	159.642652	0.0000
D(DM2(-1))	0.000718	0.000016	45.324060	0.0000
D(DM2(-2))	0.000720	0.000020	35.439267	0.0000
D(DM2(-3))	0.000722	0.000024	30.187895	0.0000
D(DM2(-4))	0.000667	0.000027	25.056499	0.0000
D(DM2(-5))	0.000667	0.000023	28.497186	0.0000
D(DM2(-6))	0.000668	0.000020	34.074632	0.0000
D(DM2(-7))	0.000669	0.000015	45.525815	0.0000
CointEq(-1)	-1.579113	0.024450	-64.586113	0.0000
Cointeq = DINF - (0.0002*DM2 -0.0144)				
Long Run Coefficients				

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM2	0.000226	0.000025	8.988175	0.0000
C	-0.014364	0.052225	-0.275037	0.7895

المصدر: من أعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews 09

من خلال جدول (9) إن معلمة تصحيح الخطأ تساوي (-1.579113) ونلاحظ انها معنوية والإشارة السالبة تزيد من صحة ودقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج و تقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل حيث بلغت هذه السرعة 1.57% في الفترة الواحدة.

ر- جودة توفيق النموذج

يستخدم معامل التحديد المعدل لقياس القدرة التفسيرية للنموذج ويبدل معامل التحديد المعدل R^2 على أن المتغيرات التفسيرية المضمنة في النموذج مسئولة بنسبة 99% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل ، والباقي 1% عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى العشوائية الغير المضمنة في النموذج وهذه تعتبر دلالة على جودة توفيق النموذج .

س- المعنوية الكلية للنموذج F-STATISTIC :

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 0.0000 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية

حتى عند

مستوى المعنوية 1% وهذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج .

5- نتائج الدراسة Results and Discussion

الهدف هذه الدراسة هو معرفة تأثير عرض النقود الواسع على التضخم في الاقتصاد الليبي ، وبذلك تم تقدير نموذج قياسي يتضمن متغير مستقل عرض النقود الواسع M2، ومتغير تابع هو التضخم INF خلال الفترة الزمنية من 2010م الى 2022م وتم توفير البيانات عن هذه المدة، واستخدام بيانات ربع سنوية ، وتم الحصول على 52 مشاهدة ، وكما هو معلوم فإن بيانات السلاسل الزمنية غالبا ما تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لذلك أخضعت على التوالي إلى اختبار السكون والتي تشير النتائج إلى أن القيمة الإحصائية (ديكي- فولر) المحسوبة اكبر من القيمة τ الجدولية عند مستوى 5% ، بعد أخذ الفروقات الأولى لتكون كل متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى (1)I وتشير نتائج منهجية جوهانسن باختبار الأثر (Trace test) واختبار القيمة العظمى (maximal eigenvalue test) إلى رفض الفرضية العدمية ($r=0$) عند مستوى معنوية 5% (عدم وجود التكامل المتزامن / المشترك بين المتغيرات) ، أذ أن قيم الأثر أكبر من القيم الحرجة، وهذا يعني أنه يوجد متجهين للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%. أي وجود علاقة توازن طويل الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. وطبقا لهذه النتيجة فإنه يمكن تطبيق نموذج VECM هو نموذج تصحيح الخطاء وكانت النتائج على النحو التالي :

1. اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج السابق يتضح وجود

علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج وذلك نظرا لأن قيمة احتمالية F

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

أقل من 5% وإحصائية F نفسها أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة الخاصة بحساب Pesaran

كما نلاحظها في الجدول السابق.

2- Ect (معامل تصحيح الخطأ) معنوي عند مستوى 5%؛ وبإشارة سالبة. هذه النتيجة

جيدة قياسياً، وهذا يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

3- معنوية التضخم INF عند فترة الأبطاء الأول على النموذج عند مستوى معنوية 5%.

4- معنوية عرض النقود الواسع M2 عند فترة الأبطاء الأول في التأثير على النموذج عند

مستوى معنوية 5%.

5- معنوية الحد الثابت C عند مستوى معنوية 5%.

6- قيمة معامل التحديد = 0.99 وهذا يعني أن 99% من التغيرات الحادثة في التضخم

INF سببها التغير الحادث في M2. والباقي يرجع لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

7- جاءت قيمة F الاحصائية معنوية عند مستوى 5%؛ وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد

ويصلح لتفسير التغيرات الحادثة في سعر الصرف.

8- توضح نتائج اختبار Lm أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

9- اختبار مشكلة اختلاف التباين نجد أن القيم الاحتمالية للاختبار أكبر من 5%

وبالتالي أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين .

10- اختبار استقرار النموذج نلاحظ من الرسم البياني ان معالم الاختبار مستقرة وبذلك

نقبل فرض العدم بان البيانات مستقرة.

11- اما فيما يخص اختبار فرضيات الدراسة :

- هناك علاقة موجبة بين عرض النقود الواسع والتضخم.

قيم هذا المتغير M2 جاءت (0.22) في المدى الطويل، بمعنى أن إحداث زيادة بمقدار 1% في عرض النقود الواسع M2 تؤدي إلى ارتفاع التضخم بمقدار 22%، في حالة ثبات المتغيرات الأخرى وذلك في الأجل الطويل، فزيادة التوسع في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة السيولة النقدية، ومن ثم إلى زيادة الطلب الكلي، مما سيترتب على ذلك زيادة في المستوى العام للأسعار CPI، وبذلك يرتفع التضخم، ونظرية كمية النقود تؤيد ذلك، وهذا ما حدث في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة .

- وجود علاقة توازن طويل الأجل بين المتغيرات محل الدراسة

اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج السابق يتضح وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج وذلك نظرا لأن قيمة احتمالية F أقل من 5% وإحصائية F نفسها أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة الخاصة بحساب Pesaran 1%.

- عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة.

يستخدم معامل التحديد المعدل لقياس القدرة التفسيرية للنموذج ويدل معامل التحديد المعدل R^2 على أن المتغيرات التفسيرية المضمنة في النموذج مسئولة بنسبة 99% من التغيرات التي

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

تحدث في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل ، والباقي 1% عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى العشوائية الغير المضمنة في النموذج وهذه تعتبر دلالة على جودة توفيق النموذج، والقيمة الاحتمالية الاختبار F تساوي 0.0000 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية 1% وهذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج .

6- التوصيات :

وبناء على ذلك أوصت الدراسة بما يلي:

- 1- ضرورة مراجعة سعر الصرف نتيجة لتغير ظروف التثبيت المعتمدة عام (2003) مقارنة بالوضع الحالي لضمان التوازن بين قوة العوائد الخارجية وقوة الرفاهية والاستثمار.
- 2- ضرورة ضبط الإقراض المصرفي وتوجيهه نحو المشروعات الخاصة الضرورية والمحقة للنمو.
- 3- ضرورة ضبط الإنفاق العام من خلال تنظيم مكوناته وتوجيهها باتجاه تقليل التوسع التضخمي ، وهذا لا يعني بطبيعة الحال خفض حجم الإنفاق.
- 4- ضرورة العمل على خلق وتفعيل سياسة اقتصادية قادرة على سحب السيولة .
- 5- التأكيد على ضرورة وضع معدلات مخططة للتضخم المتوقع .
- 6- الاستفادة من معرفة القيم السابقة والمؤثرة على عرض النقود والتضخم في التنبؤ بمعدلات عرض النقود ومعدلات التضخم.
- 7- إجراء بعض الدراسات لتقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على المتغيرات الاقتصادية حتى يساعد على معرفة نجاح السياسات أو فشلها.

المراجع

- 1- أحمد أبولسين، النفط والنمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي 1960-1990، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة لندن، 2000م.
- 2- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002.
- 3- الدجيلي قاسم والفرجاني علي 2001 م " (الاقتصاد الكلي) فاليثا * ELGA - النظرية والتحليل " * منشورات مالطا.
- 4- حسام علي داود، خالد محمد السواعي، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews دار المسيرة، الأردن 2013 .
- 5- خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط السادسة عمان، دار وائل للنشر، 2003 .
- 6- دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي. 12 مارس 2013 ، للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، الملتقى الدولي لجامعة سطيف 1، 2013.
- 7- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.
- 8- زيرمي نعيمة، "أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2015، 2016 .

تأثير عرض النقود الواسع على التضخم دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي..(441-482)

9- سعيد سامي الحلاق، (2010 م) ، النقود والبنوك والمصارف المركزية (عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع).

10- غازي حسين عناية، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985 .

11- فتحية محمد زغلول، تقييم مقاييس التضخم في مصر"، بحث مقدم لندوة آليات التضخم في

مصر، القاهرة 3-5 مارس 1990، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد العلوم

السياسية جامعة القاهرة، 1992 .

12- مصرف ليبيا المركزي "السلسلة الزمنية لصادرات PDF 2003 م" ملف على صيغ – والواردات

1954 على موقع المصرف المركزي بشبكة المعلومات لدولية [www//htl.cld.gov.ly](http://htl.cld.gov.ly)

13- مصرف ليبيا المركزي. "1998. التقرير السنوي الثاني ولأربعون.

14- مصرف ليبيا المركزي. "2000. التقرير السنوي الرابع الأربعين"، للسنوات المالية.

15- مصرف ليبيا المركزي. "2002. التقرير السنوي الخامس الأربعون" السنة المالية.

16- مصرف ليبيا المركزي. 2010. تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا. ورقة عمل مقدمة للدورة

الاعتيادية الرابعة والثلاثون. طرابلس. سبتمبر .

17- منهل شوتر، رضوان العمار، النقود والبنوك، عمان، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، 1996.

18- نبيل الروبي، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984.

19- نبيل هني ، وزهير غراية(2012) " اختبار نموذج السير العشوائي لحركة أسعار الأسهم " ، جامعة

محمد خيضر بسكرة –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، العدد(11).

20- ناظم محمد نوري الشمري، (2009 م) ، النقود والمصارف والنظرية النقدية (عمان، دار زهران للنشر

والتوزيع، الطبعة الأولى).

21- نايف الشبول، التضخم في الاقتصاد الأردني، أسبابه وقياسه وعلاجه، رسالة ماجستير غير منشورة،

جامعة عين شمس، القاهرة، 1981.

22- Alhdiy, F. M., Johari, F., Daud, S. N. M., & Rahman, A. A. 2015. Short and Long Term Relationship between Economic Growth and Unemployment in Egypt: An Empirical Analysis. Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(4), 454.

23- Hussain, T., Siddiqi, M. W., & Iqbal, A (2010) "A Coherent Relationship between Economic Growth and Unemployment: An Empirical Evidence from Pakistan" International Journal of Human and Social Sciences 5:5 2010.

24- Esra Kabaklarli, et.al (2011)" Economic Determinants of Turkish youth Unemployment Problem: Co integration Analysis" International Conference on Applied Economics – ICOAE 2011.